صندوق استثمار بنك الاسكندرية الأول

EFG HERMES
المجموعة المالية هيرميس

ALEXBANK
بنك الإسكندرية

التقرير الربع سنوي
الربع الثاني ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر-١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	٣٣٥,١٠ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٢,٥٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية	
تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الالكتروني	http://www.alexbank.com/En

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢١	-٢,٣%
العائد منذ بداية العام	-٠,٤%
٢٠٢٠	-٨,١%
منذ ٥ سنوات	٨١,٤%
منذ التأسيس	١١٤٠,١%

توزيع الأصول

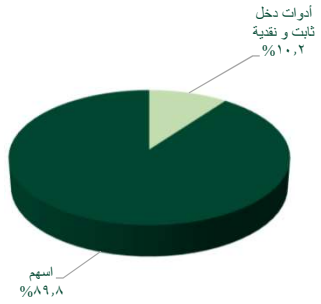

الاداء

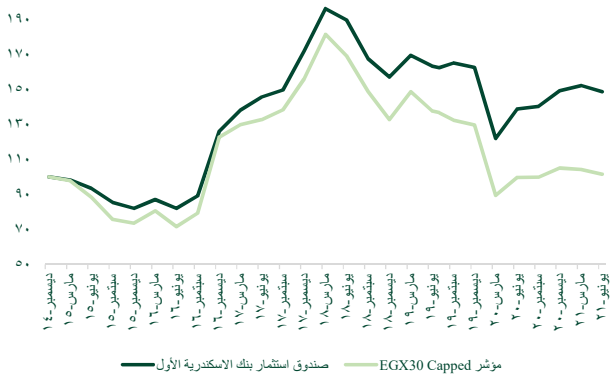

تحليل السوق

أداء السوق والاستراتيجية

يشهد السوق المصري اختلاف جذري في الأداء بين مؤشر EGX30 و مؤشر EGX70 بصورة غير مسبوقة تاريخيا. فظرا لأن مؤشر EGX30 يحتوي على الأسهم ذات الملائة المالية القوية فقد جرى العرف أن يتفوق أداء المؤشر في حالة انخفاض السوق ومروره بمرحلة تصحيحية أو يرتفع المؤشران معا في حالة ارتفاع السوق بصورة عامة. و لكن حدث تباين في أداء المؤشرين منذ قمة السوق في فبراير ٢٠٢٠، حيث انخفض المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة ٢٧,٣% في الفترة منذ فبراير ٢٠٢٠ و حتى يونيو ٢٠٢١ في حين ارتفع مؤشر EGX70 ب٨٢,٣% خلال نفس الفترة. و يرجع السبب الرئيسي لخروج المستثمرين الأجانب من السوق هو انتشار فيروس كورونا و الخوف من التداعيات الاقتصادية على مصر في ظل اعتماد الدولة على قطاع السياحة. و قد ازدادت وتيرة الخروج في أكتوبر ٢٠٢٠ عقب إعلان البنك المركزي عن وجود أزمة افصاح خاصة بالبنك التجاري الدولي.

و في مايو ٢٠٢١، أعلنت MSCI للأسواق الناشئة خروج سهم السويدي اليكتريك من المؤشر و استبداله بسهم فوري و خفض وزن البنك التجاري الدولي في المؤشر نتيجة استبعاد حصة البنك الأهلي في ملكية البنك من التداول الحر. و قد كان لهذا القرار تأثير سلبي أدى إلى خروج العديد من الاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على الاستثمار السلبي في المؤشر. و بناء عليه قامت المؤسسات الأجنبية بإجمالي بيع في السوق المصري خلال شهري مايو و يونيو بقدر ب٧,٥٦ مليار جنيه و تعتقد أن ٧٠% من قيمة هذا البيع تركزت في سهم البنك التجاري الدولي و لكن على الجانب الاخر قامت المؤسسات الأجنبية بإجمالي شراء بقدر ب٥,٩٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة مستعلين انخفاض سعر البنك التجاري لمستويات غير مسبوقة تاريخيا.

انخفض السوق المصري ب٥,٤% خلال النصف الأول من ٢٠٢١ تحت ضغط بيع قوي من المؤسسات الأجنبية و قد تركز البيع في الأسهم القيادية في مؤشر EGX30 حيث انخفض سهم السويدي ب١٣,٦% و سهم البنك التجاري الدولي ب١١,٩% و سهم المجموعة المالية هيرمس ب٩,٤% و سهم شركة الشرقية للدخان ب٩,١% و سهم أبو قير للأسمدة ب٧,١%. على الجانب الآخر تفوق سهم شركة فوري خلال تلك الفترة مرتفعا ب٣٥,٤% نظرا لأنه السهم الوحيد الذي شهد دخول استثمارات اجنبية نتيجة انضمامه لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة. بالإضافة الى ذلك حقق القطاع العقاري و الصناعي أداء افضل من المؤشر نظرا لعدم وجود ضغط بيع من المؤسسات الأجنبية في هذه القطاعات.

من الجدير بالذكر أن ترتيب السوق المصري كان ال٢٣ من ٢٧ سوق في الأسواق الناشئة نظرا لضعف حجم السيولة الخاصة به مقارنة بالأسواق الأخرى و الذي يجعله أكثر عرضة لتذبذبات السوق في حالة وجود خروج قوي من المستثمرين السلبيين. قامت المؤسسات الأجنبية بإجمالي بيع بقدر ب١٧,٨٨ مليار جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢١ في حين قامت المؤسسات العربية بإجمالي بيع بقدر ب٤,٩٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة في حين قامت المؤسسات الأجنبية بإجمالي شراء بقدر ب١٥,٧٧ مليار جنيه و المؤسسات العربية بإجمالي شراء بقدر ب٤,٩٠ مليار جنيه و هو ما يعني صافي خروج بقدر ب٢,١٩ مليار جنيه من السوق المصري.

النظرة المستقبلية

نعتقد أن المرحلة الأسوأ للسوق المصري قد مرت حيث أن ضغط البيع المتتالي أدى إلى انخفاض السوق ليتداول على مضاعف ربحية بقدر ب٧,٠ مرات مقارنة بمتوسط مضاعف ربحية بقدر ب١٤,٤ مرة للأسواق الناشئة. و بناء عليه نتوقع تعافي السوق خلال النصف الثاني من ٢٠٢١ مدعوما بنتائج اعمال الشركات خاصة أن نتائج اعمال الربع الأول من ٢٠٢١ كانت مبشرة و لم يظهر لها اثر على أسعار الأسهم.

كما نعتقد أن تداول البترول عند المستويات الحالية سيكون داعم للأسواق الناشئة بصورة عامة و للقطاع الصناعي في مصر بصورة خاصة و هو ما لم يظهر اثره على أسعار الأسهم بصورة كاملة فبالرغم من أن أداء القطاع افضل من أداء المؤشر إلا أن الأسهم تداول على مضاعف ربحية أقل بكثير من مثيلاتها في الأسواق الأخرى. كما أن قرار البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بنسبة ١٠,٥٪ منذ بداية دورة التيسير النقدية في فبراير ٢٠١٨ لم يؤتي ثماره الكاملة في ظل أن انتشار فيروس كورونا أثر على نسب النمو الاقتصادي و لكن مع التقدم في نسب التطعيم و انحسار الفيروس نعتقد أن المردود الاقتصادي سيكون افضل بكثير من المتحقق حاليا و هو ما سيساهم في دعم السوق.

على الجانب الاخر نعتقد أن التصعيد المتواصل بين مصر و السودان من جانب و اثيوبيا من جانب في ظل أزمة سد النهضة قد تحجم من انطلاق السوق و لكن نعتقد أن جزء كبير من الأزمة قد تم تسعيره في الأسهم بالفعل و بناء عليه نعتقد أن إذا تأخر ارتفاع السوق فسيتداول السوق في اتجاه عرضي و ليس في حالة انخفاض قوية.

الاقتصاد

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ١٠,٥٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتي نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت علي مستويات التي وصلوا اليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.

أعلن صندوق النقد الدولي عن استكمال برنامج اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA الذي أطلقته مصر مع صندوق النقد الدولي عند انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19، والذي يمهد الطريق أمام مصر لتلقي ١,٦ مليار دولار التي تمثل الشريحة الثالثة من القرض. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن صافي الاحتياطيات الدولية في مصر ورصيد الميزانية الأولية تجاوزا هدف البرنامج، بينما ظل التضخم ضعيفًا.

أعلن مجلس الشعب عن تصديق ميزانية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ المقدمة من الحكومة، بتوقعات لتحقيق نمو الناتج المحلي بـ٥,٤% بالاضافة الى تخفيض عجز الموازنة الى اجمالي الناتج المحلي الى ٦,٧% وتستهدف الميزانية اجمالي ايرادات تبلغ ١,٣ تريليون جنيه مصري فيما تصل اجمالي المصروفات الى ١,٨ تريليون جنيه مصري. وتشمل قتورة الانفاق الحكومي زيادة بنسبة ٢٧,٦% في الاستثمار العام لتصل الى ٣٥٨ مليار جميه مصري بالاضافة الي زيادة ١١,٤% في أجور وتعويضات موظفي الدولة لتصل الي ٣٦١ مليار جنيه مصري.

استمرار شراء الاجانب سندات خزانة اضافية بقيمة ١,٥ مليار دولار خلال شهر مايو مما أدي الي ارتفاع اجمالي نسبة الأجانب الي اعلي مستوي علي الاطلاق عند ٢٢,٣ مليار دولار. نلاحظ أن الاجانب يمتلكون حاليا ٢٣% من اجمالي سوق الخزانة المصري. وسجلوا صافي مشترون في السوق منذ يوليو ٢٠٢٠ باستثناء مارس ٢٠٢١حيث تحولوا الي صافي بائعون. ومع ذلك، استأنفوا مركز الشراء في الشهرين التاليين.

تضاعف عجز الحساب الجاري بـ١,٨ مرة من ٧,٣٤ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولي من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ الي ١٣,٣٠ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولي من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ١,١٤ مليار دولار فقط مقارنة بـ٦,٧٢ مليار دولار في التسعة أشهر الأولي من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ٨,٨٪ من ٢١,٣١ مليار دولار إلى ٢٣,١٩ مليار دولار.

أعلنت شركة جي بي مورجان أن مصر مدرجة في قائمة مراقبة الانضمام للمؤشر إلى مؤشر GBI-EM لسوق الدين المحلي. وأعلن البيان أن من المتوقع أن مصر ستكون لها وزن بنسبة ١,٨٪ مما سينتج عنه تدفقات تلقائية بحوالي ٤,٠ مليار دولار. سيتم اتخاذ القرار النهائي بشأن الإدراج في المراجعة التالية للمؤشر في شهر أكتوبر. نلاحظ أن الأجانب يمتلكون حاليًا حوالي ١٥٪ من سوق الدين المحلي في مصر بينما، وبالتالي فضم مصر الي المؤشر سوف يساعد في تقليل تكاليف الاقتراض.

أعلنت الحكومة عن زيادة أسعار الكهرباء بمتوسط ١٣٪ للاستهلاك السكني مقارنة بزيادة ١٩٪ في العام الماضي. صرحت الحكومة بأنها مددت خطتها للتحرير التدريجي الكامل للدعم إلى السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بدلاً من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ للأخذ في الاعتبار الأثر الاقتصادي للوباء على المواطنين. ومن المتوقع أن اجمالي تكلفة تحرير أسعار الكهرباء المتأخر الميزانية حوالي ٢٦,٧ مليار جنيه مصري على مدى الثلاث سنوات المقبلة.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر يونيو ليبلغ ٤٠,٦ مليار دولار مقارنة بـ٤٠,٥ مليار دولار خلال شهر مايو، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٧,١ شهر. نلاحظ أن ارتفع الاحتياطي الأجنبي بنسبة ١٢,٧% من أدني مستوي مسجل في شهر مايو ٢٠٢٠ عند ٣٦ مليار ولار، ولكن لا يزال أقل من مستوي ٤٥,٥١ مليار دولار قبل كوفيد-١٩ في شهر فبراير ٢٠٢٠ .

ارتفع معدل التضخم في شهر يونيو ٢٠٢١ ليصل إلي ٤,٩% بالمقارنة بـ٤,٨% في شهر مايو ٢٠٢١ و٤,١% في أبريل ٢٠٢١. ويعتبر هذا أدني مستوي منذ عشرة سنوات. لاحظ أن معدل التضخم لا يزال ضعيفًا منذ بداية عام ٢٠٢٠ ونتوقع أن يرتفع التضخم تدريجياً في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع العالمية التي ستجبر المنتجين على ارتفاع الأسعار تدريجياً. على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم، نعتقد أن مصر ستظل تعمل في بسعر فائدة إيجابي، لكننا لا نتوقع أي تخفيضات في أسعار الفائدة أخرى من البنك المركزي حتى نهاية العام.